

الكلمات غير القاموسية

جواب الاستاذ سليمان ظاهر

على اقتراح الاستاذ « المغربي »

ان اللغة هي اداة للتعبير عن مرادات النفوس واغراضها التي هي في تجدد مستمر ، والام ليست سواء فيما يعرض لها من مقتضيات الحياة وفي مواد التفكير ، واخذ النفاذ عن الواجد من طيبة العمران ومدنية الانسان ، واستكمال أمة من الام وسائل علومها وحاياتها دفعة واحدة غير معقول ، والعلوم والحاجات لا تنهاى فالأوضاع اللغوية والاتساع فيها للتعبير عن التجددات من الضرورات التي لا مفر منها .

فلا جرم ان حصرها في منطقة ضيقة والوقوف فيها موقف التلقي عمن لم نتسع عندهم دائرة الحاجة الى تجديد الأوضاع اتساعها عمن خلفهم هو ضرب من ضروب التججير على جري الافكار في حلبة الاختراع والابتكار ، وصد للعقول عن ولوج ما لا يتناهى من ابواب المدركات والمعلومات ، وما كانت اللغة العربية الا كغيرها من اللغات هجيرها التجدد والاتساع ، ودأبها السير في التعبير عن الحادثات حسب الدواعي والمقتضيات .

واذا ساغ للامة العربية وهي في جاهليتها والتغلب على البسائط هو كل ما ترمي اليه من الاهداف وهي امة امية . — اخذ ما لا يستقصى من اسماء التسميات التي اضطرت اليها وما لم تضطر اليه مما كان له مرادف في لغتها ، وكان لها الوضع ، وكان لها النحت والتعريب والمجازات والكنائيات والاستعارات وهي لم تكن امة علمية ولا صناعية . ولا كان للحضريين منها ما كان للامم المعاصرة لها من اليونان والفرس والرومان من علوم وحضارات — واذا ساغ لها وقد استقبلت في عهد اسلامها . وقد بلغت المدى البعيد من مستعذب بانها . علو بلاغة قرآنها . وفي عهد ازدهار سلطانها وقد جاست خلال الديار . ومملكة الامصار . حضارات الامم المغلوبة لها وعلومها .

اذا ساغ لها وهي في هذه التطورات اخذ الكثير مما لم يكن له اسم ولا مسمى في لسانها . واخذ مصطلحات الفنون الطارئة وهي القابضة على زمام العرفان والوصولان

— أفلا يسوغ لنا وأمرنا ببد غيرنا ولسان حاله ومقاله ينشد في ربوعنا قول قائلنا الاول :
 (أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع)
 احذنا مثلهم واتباع طريقتهم في جاهليتهم واسلامهم . وما كان القوي في سلطانه .
 الا قوباً في لسانه . ومن غلبنا بآبده ومنته . أفلا يغلب لغتنا بلغته . (ومن عزه بزه) .
 وهذا باب التعريب مفتوح لنا على مصراعيه . والنحت والاشنقاق لم يكونا حجراً على
 اوائلنا . والنقل اللغوي من موضع الى موضع آخر حادث مما استعمله القرآن والاسلام
 وقد ضبط الكثير منه الائمة . ودرج على هذه السبيل في النقل العربي بقليل من
 المناسبة علماء العرب في كثير من مصطلحات العلوم والفنون . ولم يذهب ذاهب الى حصر
 دائرة التعبير عن الأغراض بما سمع من العرب من حيث تراكيب الجمل ان حصر
 بما بعثهم بها من حيث نوعها والجري على أساليبهم . واذا ضمنا الى ذلك ما تلقيناه
 عنهم من استعمال المطلق في المقيّد والخاص في العام والعام في الخاص وما الى ذلك من
 ضروب التجويز ومما هو سنة من سنن اللغة تبين لنا ان مناحي التعبير أماننا واسعة النطاق
 وان لغتنا كسائر اللغات الحية خاضعة لتاموس التكامل .

وهذه لغات الام تحمل الينا ما لا يحصى من اسماء المتجدد من فنون وصناعات وعلوم
 وهي تزام برطاناتها المستعجمة بيان لغتنا كما يزاحمنا حملتها على كل ناحية من نواحي حياتنا
 وعلى كل صرفق من مرافقها . والزمان غير منسج لنا لتخير الأوضاع لها من صلبها . وهي
 نسابق في تدفق إتيها خطرات نفوسنا . وبجاري أناسنا . والحزم ان نندارك الامر
 قبل بلوغ السيل الزبا والحزام الطبيين فنضع للجديد ما نجد سبيلاً الى وضعه من الالفاظ
 ونعرب ما لا ننبو عنه لغتنا . وما يصح اندماجه فيها . ولا نفوته خفيها ورونتها مع مراعاة
 أساليبها . ولا يذهب شيئاً من روعتها وروائها . ولا نأبى المولد اذا لم نجد بداً منه .
 ولا الدخيل اذا لم نلق عنه بديلاً . والا فلا نأمن تشويه محاسنها بما يتسرب اليها من
 رطانات الغريب . ومن اندماج أساليبه بأساليبها . ومن انقطاع الصلة بين عالميها
 وفصحاها .

وبعد فان لها من اتساع المادة ومن مرونتها ومن سننها التي لا تماثلها فيها لغة من
 اللغات ما يداعد العاملين على انهاضها مع مراعاة صننها وقوانينها . والنقيد بما صرح به

الأئمة من منع أو جواز . وان لا يهجر استعمال ما سكتوا عنه اذا ورد في كلام البلغاء سواء أكانوا ممن حصر الأئمة الاحتجاج بأقوالهم ام كانوا ممن غيرهم ممن ذاعت شهرتهم في المنظوم والمنثور . وان لا يمنع استعمال ما تمس اليه الحاجة اذا لم يرد له نص لغوي ولا ورد في كلام البلغاء بضرب من التجوز او بالرجوع فيه الى قواعد الاشتقاق . وبعد هذا التمهيد أقول في الجواب على اقتراح حضرة الزميل العلامة المحقق الاستاذ المغربي . اما عن الصنف الاول فيجوز استعمال تبدى بمعنى ظهر (١) لورودها في شعر ذلك العربي القح . (٢) لورودها في الحديث النبوي مرتين كما جاء في تاريخ الامام الطبري (جزء ٢ ص ٢٠٥ و ٢٠٩) من الطبعة المصرية . (٣) لاستفاضة هذا الاستعمال بشعر غير واحد من فحولة الشعراء فقد استعملها عمر بن ربيعة المخزومي من شعراء صدر الاسلام في قوله :

(فتبدت عني اذا جنّ قلبي حال دوني ولائد بالثياب)

وابو تمام الطائي في قوله :

(اذا تبدى عليّ في كتائبه لم يحجب الموت عن روح ولا بدن)

وابو سعيد الرستمي من شعراء البشيمة في قوله :

(تبدت لنا والريح داج ظلامه)

الى كثيرين غيرهم . وما كان سكوت المعاجم عن ذكرها حجة على عدم الجواز . ودعوى استيعابها كل لغة العرب مدفوعة بما اورده الامام احمد بن فارس في كتابه الصحاحي قال : ذهب علماؤنا او اكثرهم الى ان الذي انتهى اليه من كلام العرب هو الاقل قال ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير . وأحر بهذا القول ان يكون صحيحاً . ومدفوعة ايضاً بما زاده كل لاحق من رجال المعاجم عن سابقه . من مفردات لم تذكر واشتقاقات أغفلت .

ولقائل ان يقول ان تركهم ما تركوه لعله ناشئ عن عدم استيانتهم بصحته وباعراضهم عنه ايماء الى ذلك . والا فما كان ليفوتهم العلم باستعماله . وجوابه ان ما عرف من أمانتهم في النقل . واحتياطهم للغة من ان يتطرق اليها غير المسموع من العرب وبخاصة في الشعر السائر . بذكرهم في مطاوي ابحاثهم ما كان غير صحيح منه

او ما كان مولداً وما الى ذلك لدليل على صحة استعمال ما مسكتوا عنه والا لم يتركوا التنبيه على فساد استعماله . وما كانوا اقل احتياطاً بتصحيح ما صح من الكلم المستعمل والحكم بفساد الفاسد منه من ثقات الحديث بنقل الحديث ومراعاة أسانيدهم وضروبه . ولعل المسكوت عنه مما لم يبلغهم وقد فات الكثير منهم الكلام الكثير وكم ترك الاول للآخر .

لم يذكر في المعاجم اقاح غير معتاد مع انه ورد في قول ابي تمام الطائي :

(ونبسم العقل ابتسام اقاحه متزاهراً عن باكر الانداء)

ولا نقصده بمعنى قصده او أفصده اي قتله الواردة في قول ابي الطيب المنيني :

(نقصده المقدار بين صحابه على ثقة من دهره وامان)

فهل يحجر علينا ترك استعمال اللفظتين لانها لم يذكر في المعاجم وهل ابوتمام والمنيني وهما الحجة في اللغة والبيان واليهما انتهت اسرة الشعر والاول صاحب الحماسة وشعر القبائل والحافظ الكبير والثاني هو الذي شهد له ابن جني من الأئمة بسعة الاطلاع . هل هما اقل وثوقاً من اصحاب تلك المعاجم . وهل يستجيزان استعمال ما لا يجوز ان لم يكن لها حريجة في النقل تمنعها من ذلك الا يتخوفان شر الحسدة وتزييف النقدة الذين يحاسبونها على الخطير والنقيض .

وعن الثاني (١) بعدم جواز استعمال (أقص الخبر رباعياً) بمعنى قصه ثلاثياً لوجهين الاول لعدم النص عليه في المعاجم . والثاني لاحتمال تحريف أقصته من أفقصته الوارد استعمالها في كلام الامام الطبري في موضع آخر من تاريخه (ص ٣٧ جزء ٢) من الطبعة المصرية . والاحتمال يبطل الاستدلال . (٢) وبعدم جواز استعمال نخيم بمعنى نخم لعدم وروده في كلام الفصحاء والمولدين والمحدثين الذين هم في زمانهم أقرب من زمان سلامة اللغة من الفساد . (٣) وبعدم جواز استعمال صدفة مكاتب مصادفة للعلة التي ذكرت في نخم .

وعن الثالث بلزوم الترخيص باستعماله وبخاصة ما يتعلق منه بالمصطلحات العلمية متابعة للأئمة باستعمال نظائره . قال العلامة ابن ابي الحديد في خاتمة شرحه لنهج البلاغة . « وقد استعملت في كثير من فصوله فيما يتعلق بكلام المتكلمين والحكام خاصة الفاظ القوم مع علي بن العربية لا تجيزها . نحو قولهم المحسوسات . وقولهم الكل والبعض .

وقولهم الصفات الذاتية . وقولهم الجسمانيات . وقولهم إما أولاً فالحال كذا ونحو ذلك مما لا يخفى عن له ادنى أنس بالأدب ولكننا استهجننا تبديل الفاظهم . وتغيير عباراتهم . فنكلم قوماً كلهم باصطلاحهم (ومن دخل ظفار حمر) .
 اما نفظ كيفية فهي صحيحة لورودها في البيت المنسوب لامير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) :

كيفية المرء ليس المرء يدركها فكيف كيفية الجبار ذي القدم
 وورودها جمعاً في دعائه المعروف بدعاء الصباح وهو من ابلغ كلامه . قال في وصفه
 تعالى (وجلّ عن ملائمة كيفياته) .

وعن الصنف الرابع يمنع استعمال المخابرة بمعنى المراسلة (١) لعدم النص اللغوي .
 (٢) لعدم ورودها في كلام فصحاء المسلمين الذين لا ارى مانعاً من الاحتجاج باقوالهم اذا كانوا ممن تباعدت عصورهم عن عصور فساد اللغة الاخيرة . (٣) لعدم الضرورة .
 (٤) لانتفاء علاقة الجواز بين معناها اللغوي والمعنى الحادث اذا حاولنا تصحيح استعمالها بضرب من التجوز وذلك لانها من مادة خبرت الارض اي شققتها للزراعة فأنا خبير . ومنه المخابرة وهي المزارعة على بعض ما يخرج من الارض (كذا في الصباح) . واصرح من هذا في المنع ما جاء في نهاية ابن الاثير قال (جزء ١ ص ٣١٤) من الطبعة المصرية « وفيه : انه نهى عن المخابرة . قيل هي المزارعة على نصيب معين كثلث والربع وغيرهما . والخبرة النصيب . وقيل هو من الخبار (الارض اللينة) . وقيل اهل المخابرة من خبير لانب النبي صلى الله عليه وسلم أقرتها في ابدي اهلها على النصف من محصولها فقيل خابروهم اي عاملهم وانت خبير ان شيئاً من ذلك لا يناسب معنى المراسلة الجديد .
 وبمنع استعمال احتار مكان حار وتخير لعدم النص ولعدم ورودها في كلام الفصحاء .
 ولعدم الضرورة الداعية .

ويجوز استعمال نخرج على الشيء للعاجة الداعية ولشروع استعمالها . وبعدم التردد في جواز استعمال نزه (١) لشروع استعمال الفصحاء لها . (٢) لتصريح الزمخشري في الاساس بقوله « وخرجوا ينتزهون بتطلبون الاماكن النزهة . وهم في نزهة ونزه » وقال ابن قتيبة : ذهب بعض اهل العلم في قول الناس (خرجوا ينتزهون) الى البسائين انه

غلط وهو عندي ليس بغلط لان البسائين في كل بلد انما تكون خارج البلد فاذا اراد احد ان يأتيا فقد اراد البعد عن المنازل والبيوت . ثم كثر هذا حتى استعملت في الخضر والجنات .

وقال ابن القوطية وجماعة نزه المكان فهو نزه من باب تعب . ونزه بالضم نزهة فهو نزهه . كذا جاء في المصباح وكأنها حقيقة عند الزمخشري بهذا الاستعمال لانه لم يذكرها في المجاز على طريقته في الاساس .

وكيف كان فانه لا مجال للتردد بالجواز بعد شيوع الاستعمال مع هذه النصوص العريضة واذا كانت حقيقة في التباعد ولم نشأ ان نجعلها حقيقة في المعنى الثاني فهي مستعملة فيه مجازاً والمناسبة بين المعنيين جلية .

وعن الصنف الخامس بجواز استعمال ما خف لفظه على السمع مثل فلم وبالون ان افنضت الضرورة . وتعذر وضع ما يؤدي مؤداه من الفاظ اللغة العربية . واما ما ثقل لفظه فلا استجيز استعماله الا مع مراعاة مكان الحاجة والضرورة ومراعاة سنة العرب في تعريب الدخيل والباسه دباجة العربي ولا ارى مانعاً من اقرار المستعملين على استعمال ما كان من الاول اذا تعذر ارجاعهم عنه .

وعن الصنف السادس بجواز استعمال الاساليب او التراكيب الأعجمية اذا كانت جارية مجرى الاساليب او التراكيب العربية كالأمثلة التي اوردها الاستاذ المقترح ولا مجال للتردد في جواز استعمال نظائرها والا وقفنا فيما فررنا منه من الجود وعلى هذه الطريقة نهج فصحاؤنا المتقدمون والمحدثون كما ينضح ذلك كمال الوضوح لمستقري طبقاتهم وعصورهم ومحدثاتها من علوم وفنون وما اليها مما تسرب اليهم من اختلاطهم بالام المغلوبة والغالبة .

وعن الصنف السابع بمنع البتة الا ما كان عامياً فصيحاً مهجوراً او محرفاً بعد ارجاعه الى اصله الفصح . ولو أجزنا فتح الباب لاستعمال كل عامي لا يخلط الحابل بالذابل ولشوهنا محاسن الفصحى .

— — —